

مُكَافَأَةُ الْبِغَاءِ

بَحْثُ الْوَسَائِلِ وَالْعُقُوبَاتِ

منذ سنوات والحكومة المصرية مهتمة بمسألة البغاء تكلف موظفيها بحث أحوال البغايا وطرق علاجهن، كما أن كثيرا من المديرين قد اهتم بهذه المسألة واتخذ قرارات بشأن الإلغاء. ويبدو أن النية في الوقت الحاضر متجهة إلى الإلغاء في القطر المصري وأن ما يؤخر اتخاذ هذا الإجراء هو إيجاد الوسائل التي تكفل للبغايا أن يعشن سائر حياتهن دون أن يهتجن إلى الرجوع إلى ممارسة هذه الرذيلة.

والبغاء من أقدم الحرف الانسانية، وكان له اتصال بالعبادات الوثنية القديمة كما لا يزال هذا الاتصال قائما في بعض الاقطار ثوثنية. ولكنه الآن ثمرة الحصار المدنية. أى أنه لا ينشأ في بيئة زراعية حيث تقرى الصغيرة والزواج المبكر والعمل المتوافر للجميع. ولكنه ينشأ في المدينة الكبيرة التي تتأخر فيها س الزواج ويفشو التعطل. فيعود البغاء نوما من الكسب السيئ للعيش.

والضمير الانساني السليم يشتم من هذه الحرفة. ولذلك عمدت جميع الأمم التي تحس الكرامة القومية إلى مكافأة البغاء. كما أن الجمعيات النسائية في جميع العالم قد مجدته واستنكرته وطالبت الحكومات بإلغائه. ولم تقصر الجمعيات النسائية في مصر من هذه الناحية.

وفي ٥ م ١٩٣٨ عنيت عصبة الأمم بهذا الموضوع وأرسلت إلى جميع الدول المشتركة فيها تسألن عن أحوال البغاء وما يفعلنه لمكافئته. وقد أخرجت عام ١٩٣٩ تقريرا (رقم ٤٣ سنة ١٩٣٩) بعنوان "وسائل رد الاعتبار للبغايا" وهو جدير بالدرس في الظرف الحاضر الذي تنهيا فيه مصر لاتخاذ الاجراءات لإلغاء البغاء. ونحن نؤتمد فيما يلي على بعض ما ورد في هذا التقرير.

إن العلم الصناعي الجديد قد أوجد نخاسة حديدية في النساء والصبغات لها تجارها وسماستها وشركاتها بما تزود به المدن من نساء وصبغات يعيشون في المواقير التي لانكاد تطأها أقدمهم حتى يلزموها سائر حياتهم يعيشون فيها أو حولها عيش الرذيلة وأنحزى والمرض. وليس لضرر بالطبع مقصورا على البغايا. لأن كل بغي هي في الواقع بؤرة تنفشى منها الرذيلة بما تجذب إليها من الشبان الذين يفشون المواقير ويستهترون فتضعف أخلاقهم وتخور رجولتهم.

كما أن الأمراض الزهرية لا تجد تربة الخصمة إلا في البفايا ومنهن تنفشى العدوى الى أفراد الأمة : الى الشاب الساذج والزوجة البريئة ولأطفال المساكين . وبعض الحكومات قد جعل البقاء حرفة تعترف بها وتمنح لها رخصة التي تحوّل البغى ممارسة رذيلتها . وهى لقاء ذلك تكشف عن البغى مرة كل أسبوع لكي تمنعها من ممارسة حرفة اذا وجدت مريضة بأحد الأمراض الزهرية . ولكن تفشى الأمراض الزهرية يثبت أن هذا الكشف لا قيمة له ، وأن الأمم التي ألغت البغاء ليست أكثر من غيرها في تفشى الأمراض الزهرية . ولعل السبب لذلك أن الكشف يبعث اطمنانا كاذب ، ويجرئ على الزنا دون التفكير في الاحتياطات . أما حين لا يكون هناك بغاء "رسمي" فإن لاطمنان يقل والمقارن يتخذ الاحتياطات الصحية الضرورية .

والبغاء ليس "رسميا" أى أن البغى لا تسجل اسمها ولا تقابل بالكشف الصحى في كثير من لأقطار المتقدمة ودون المتقدمة التالية :

دمركا ، ألمانيا ، فنلندا ، يوغوسلافيا ، فيترويللا ، أوراجواى ، لاتحاد السوفيتى ، سويسرا ، اسوج ، نروج ، هولندا ، زيلندا الجديدة ، ليريا ، ارلندا ، ايران ، الهند ، كندا ، كوبا ، بريطانيا العظمى ومستعمراتها ، استراليا ، ارجنتين ، افغانستان ، اتحاد أفريقيا الجنوبية .

وفي الأقطار التالية نجد أن التسجيل أى الحصول على رخصة لكي تمارس البغى رذيلتها إجبارى . ولكن لا يسمح بإيجاد منزل خاصة أو مواجر معدة للبغاء :

وهى رومانيا ، بولونيا ، لاتفيا ، هنغاريا ، استونيا ، دانسج ، بنغاليا ، النمسا .

وفي الأقطار التالية تمنح الرخصة للبغى وتبين أماكن لممارسة الرذيلة :

هسبىكا ، أوليفيا ، شيلي ، كولومبيا ، كودور ، مصر ، فرنسا ، اليونان ، جواتيمالا ، العراق ، ايطاليا ، اليابان ، مكسيكا ، بيرو ، بنغال ، سيام ، تركيا .

وأعظم ما يؤخر الإصلاح ويمنع البغاء هو استحمام الحكومات عن تقييد الحرية . فإن الحكومة لا تستطيع أن تقف موقف الوصية إلا على المتعصمين أو المعتوهين . أما مادام الفرد راشدا فأنها لا تستطيع أن تسمعه من أن يتصرف بحسبه وعرضه وشرفه كما يشاء . ثم إن البغى بعد أن تكون قد قضت لسنين في هذه الحرفة كثيرا ، ترفض تغييرها لمهنة العادة — عدة هذه العيشة — التي تملكها والتي لا تعرف غيرها . وهى حين تؤخذ الى سجا وتعمل فيه عملا غير شاق وتجيد الطعام والمأوى تسام هذه العيشة وتعود فتستأنف حياتها المناسية في المواجر . وقد بحث كاتب هذه السطور هذا الموضوع وسأل إحدى المديرات المنجبا معين فكان من رأيها أن البغى التي مارست البغاء مدة طويلة يكاد يكون من المستحيل أن تسترد للحياة السابقة . ولهذا السبب اتجه البحث في موضوع البغاء الى الوقاية أكثر مما توجه الى العلاج .

وأعظم ما يلفت التقرير إليه نظر القارئ أن البغاء مثل الاجرام كلالهما يعود الى سبب واحد . وهو الارهاق الاقتصادي والبيئة الاجتماعية السيئة . ولذلك يجب أن يعالج البغاء - من ناحية الوقاية - كما يعالج سائر الجرائم بتحسين الأحوال الاقتصادية وتهيأة البيئة الحسنة أيام الطفولة ، وتووير العيش .

والبغى لا تصلح عادة للعمل وتكسب في الشئون المدنية إلا إذا كانت في سنها الأولى من احتراف البغاء . لأنها إذا كانت قد عاشت في هذه الحرفة مدة طويلة فإن سهر الليالي والانفهام في الشراب والوقوع في الأمراض الزهرية يجعل صحتها العامة في غاية الانحطاط بحيث لا تقوى على عمل في ملجأ أو غيره . وأعظم ما يجعل البغى تترك الملجأ هو عجزها عن العمل . وهذا العمل هو في أغلب الأحيان غسل الملابس ، ولكنها اسوء صحتها ولأهها لم تتعود العمل تتعب وتسام هذه الحياة وتعود الى البغاء .

ويستنتج التقرير هذه النتائج الأربع التالية :

- (١) يجب الفحص عن الشذوذ العقلي في البغى حتى تعامل معاملة خاصة .
 - (٢) الدجاج في كف البغى عن ممارسة حرقها يرجع عما تكون في بداية ممارستها لهذه الرذيلة لم تقض فيها مدة طويلة .
 - (٣) يجب نقل البغى الى مكان آخر غير المكان الذي كانت تمارس فيه البغاء حتى تزول عنها جميع الإغراءات .
 - (٤) يجب تدريب البغايا في الملاجئ على أعمال يستطعن العيش منها ، ولكن مع ملاحظة أن هذا العمل يجب أن يختلف عن العمل الذي كن يمارسنه قبل أن يقعن في البغاء .
- ويقول التقرير إن بعض البغايا يمكن أن يزوجن ، وكان الزواج موفقا ، وهو يزو هذا التوفيق الى أن الاطمئنان الذي وجدته في الزواج قد أزاح هب الفلق وانتشرد والعوز الذي كن يجدهن في البغاء السابق . ولكن واضح أن هذا العلاج لا يتفق وعاداتنا الاجتماعية فلا يمكن التفكير فيه ، لأن البغى توصم بوصمة لا يمكن محوها عن جبينها مدى حياتها . فيجب لهذا السبب أن تؤسس الملاجئ الخاصة لإيوائهن ونكفهن أعمالا غير شاقة ولا تحتاج الى تدريب طويل حتى لا يمتحن الى الفرار :